من قضايا الأسماء المنصوبات عند نورالدين الموزعي

الباحثة: ناهد إبراهيم إمام

nahed.emam٢٢@yahoo.com

الملخص (باللغة العربية):

يهدف البحث الحالي في التعرف والكشف عن المنصوبات في قضايا الأسماء عند نور الدين الموزعي من حلال كتابيه مصابيح المغاني في حروف المعاني وتيسير البيان في أحكام القرآن فالمنصوبات لها أهمية خاصة في المدرسة النحوية وهي إحدى حالات الاعراب والحال والتمييز .....الخ.

وتناولت الباحثة عدة مسائل كما جاءت في كتاب المغاني ومنها نصب خبر أن وأسمية أن المخففة المفتوحة وأسميه أي المخففة المفتوحة والقول في بيد وبله وتم دراسة هذه المسائل بعرض آراء علماء النحو في كل مسألة من هذه المسائل ومدى موافقة كل منهما للآخر ومدى اختلافها ثم الرأي الموافق إياهم والراجح من هذه الآراء كما رأته الباحثة

Abstract (English):

The current research aims to identify and examine the accusative cases in noun-related issues according to Nour al-Din al-Mawzi'i, as discussed in his books *Masabeeh al-Maghani fi Huroof al-Ma'ani* and *Taysir al-Bayan fi Ahkam al-Qur'an*. The accusative cases hold special importance in Arabic grammar and constitute one of the grammatical cases, covering roles like the predicate of "inna," adverbial expressions, specification, and others.

The researcher addressed several issues as presented in *al-Maghani*, including the accusative predicate of "anna," the nominal status of the lightened "anna" with a fatha, the nominal status of the lightened "ay" with a fatha, as well as discussions on terms like "bayd" and "balah." These topics were studied by reviewing the views of grammar scholars on each issue, analyzing the extent of agreement or

divergence among these opinions, and finally presenting the researcher's assessment of the most supported view among them.

مقدمة:

يعد الموزعي من علماء اليمن المغمورين ولم ينل من الشـهرة ما ناله علماء اللغة كالمبرد وابن يعيش وابن هشام الذين ذاع صيتهم في دراسة علم النحو في ذلك العصر.

ولقد نشأ الموزعي في بيت علم وتلقى علومه الأولية في بلدته موزع على يد مشايخ علماء عصره الذين شهدوا له وأثنوا عليه لعلمه بالأصول والنحو ولغة العرب، فبرز في شتى العلوم الشرعية والعربية .

وينتمي الموزعي في النحو إلى مدرسة ابن هشام فآراؤه النحوية التي عرضها في كتبه شاهد على ذلك، ولكن كان يخالفه في بعض المسـائل وألف الموزعي كتبًا عدة منها كتاب المغاني في حروف المعاني، وتيسير البيان في أحكام القرآن، وهما الكتابان التي اعتمدت عليهم الباحثة في دراستها.

ولقد حظى موضوع المنصوبات من قضايا الأسماء لدى الموزعي في كتابه مصابيح المغاني اهتمامًا خاصًا لديه ولقد أخترت مسائل خمسة من المنصوبات وهي: نصب خبر (إنَّ)، واسمية أن المخففة المفتوحة، واسمية أي المخففة المفتوحة، والقول في (بيد)، والقول في (بله)، وذلك كما عرفها في كتابة.

هدف البحث وأهميته:

هدف البحث الحالي إلى الكشف عن المنصوبات من قضايا الأسماء عند نورالدين الموزعي وذلك من خلال كتابيه مصابيح المغاني في حروف المعاني، وتيسير البيان في أحكام القرآن والمنصوبات من قضايا الأسماء شأنها شأن المرفوعات حيث تحظى بأهمية خاصة لدى علماء العربية وهي إحدى حالات الأعراب الأربعة الذي يعد وسيلة تعبيرية لتمييز بعض المعاني عن غيرها كالمفعول به ومعه وله والمفعول المطلق والحال والتمييز والمستثنى بليس ونصب خبر إن وغيره من المنصوبات.

منهج الموزعي:

اعتمد الموزعي في دراسته للمنصوبات على المنهج الوصفي حيث يقوم بعرض المسألة موضحًا آراء علماء النحو فيها، ويعقب ذلك رأيه في المسألة وترجيح ما يراه مناسبًا فيها، فهو تارة يتفق مع آراء العلماء وتارة يختلف معهم وتارة يكون له رأيه الخاص.

وسأتناول في المنصوبات من قضايا الأسماء ثلاثة مسائل وهي:

١- نصب خبر (إنَّ).

٢- اسمية أن المخففة المفتوحة.

٣- اسمية أي المخففة المفتوحة.

٤- القول في (بيد).

٥- القول في (بله).

المسألة الأولى: القول في نصب خبر (إنَّ):

قال ابن نور الدين الموزَعِيّ: «إنّ وأنّ المشددتين المكسورة والمفتوحة وإنْ وأنْ المخففتين المكسورة والمفتوحة، فأما إنّ فإنها حرف، تنصب الاسم وترفع الخبر، وقد تنصبهما جميعًا في لغة قال الشاعر:

إذَا أَسَوَّدَ جُنَحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ ولتكُنْ * خُطَاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًّا** ١

وفي الحديث: (**إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعُونَ خَرِيفًا**)[٢].

ومنهم من حمله على حذف الخبر أي تلقاهم أسدا، وحمل القعر على المصدر، الذي هو الفعل لا على الظرف، ونصب سبعين على أنه خبر كان المحذوفة تقديره: إن بلوغ قعر جنهم يكون في سبعين عامًا»[٣].

الدراسة التحليل:

اتفق النحاة في أن (إنَّ) وأخواتها: وَهِي إِن وَأَن وَكَأن وَلَكِن وليت وَلَعَلَّ فَهَذِهِ الْحُرُوف كلهَا تدخل على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فتنصب الْمُبْتَدَأ وَيصير اسْمهَا، وترفع الْخَبَر وَيصير خَبَرهَا، وَاسْمهَا مشبه بالمفعول وخبرها مشبه بالفاعل، تَقول: إِن زيدًا قائمٌ، وَبَلغنِي أَن عمرًا منطلقٌ، وَكَأن أَبَاك الْأسد، وَمَا قَامَ زيد، لَكِن جعفراً قَائِم، وليت أَبَاك قادم، وَلَعَلَّ أَخَاك وَاقِف[٤]. وهذا قول البصريين أن دخول (إنَّ) على المبتدأ والخبر هو العامل بالنصب في اسمها والرفع في خبرها وعند الكوفيين هو مرتفعٌ بما كان مرتفعًا به في قولك: "زيدٌ أخوك"، ولا عَمَلَ للحرف فيه[٥].

وقد أجاز الكسائي، والفراء، وبعض الكوفيين نصب الجزءين بعد (إنَّ). على نصب اسمها وخبرها معًا. وهو رأي خلاف جمهور النحاة.

قال ابن مالك: وقال ابن سلام في طبقات الشعراء: هي لغة رؤبة وقومه. وقال ابن السيد: نصب خبر إن وأخواتها لغةُ بعض العرب. ومن حجج أصحاب هذا المذهب قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((**إنَّ قَعْرَ جَهَنَّمَ سَبْعُونَ خَرِيفًا**)). ومن حججه قول الشاعر:

إذَا أَسَوَّدَ جُنَحُ اللَّيْلِ فَلَتَأْتِ ولتكُنْ * خُطَاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًّا**

بأنه محمول على الحال – فخبَّةً جروزاً حال من فاعل تأكل. والخبة الخداعة. والجروز التي إذا أكلت لم تترك على المائدة شيئاً، وكذلك الرجل، أو على إضمار فعل، ويحمل قوله: هو الرجيع على تقدير كان. والأصل: كان الرجيع، فحذف كان وأبرز الضمير، وبقي النصب بعده دليلاً. وكان الكسائي يوجه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الأحرف. وكذلك يقدر في قوله:

إِذَا أَسَوَّدَ جُنَحُ اللَّيْلِ فَلتَأْتِ ولتكُنْ * خُطَاُكَ خِفافاً إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًّا**

أن الأصل: إن حُراسنا يشبهون أسداً أو كانوا، وجُنح الليل وجنحُه طائفةً منه(٦).

وقال ابن عصفور: "زعم بعض النحويين أنه يجوز فيها أن تنصب الاسم والخبر معًا، وممن ذهب إلى ذلك ابن سلام في (طبقات الشعراء)، وزعم أنها لغة رؤبة وقومه". وقال أستاذنا أبو جعفر: "حكي هذا المذهب أبو علي الشلوبين عن جماعة من المتأخرين، سمى منهم ابن الطراوة" انتهى. وممن ذهب إلى ذلك أبو محمد بن السيد البطليوسي.

فصارت المذاهب فيها ثلاثة: أحدها جواز النصب في جميعها. والثاني اختصاص ذلك بـ (ليت). الثالث جواز ذلك في كأن وليت ولعل. ونحن نسرد ما أتى عن العرب شاهدًا على ذلك مما استدلوا به، فحكي عن بني تميم أنهم ينصبون بـ (لعل)، فيقولون: لعل زيدًا أخانا(٧).

وفند مناقشتها ناظر الجيش حيث قال: «ولا حجة في شيء من ذلك لإمكان رده إلى ما أجمع على جوازه، أما البيت الأول فيحمل على تقدير «كان» والأصل: ليت الشباب كان الرجيع، فحذف «كان» وأبرز الضمير وبقي النصب بعده دليلًا. ومثل هذا من الحذف ليس ببدع، وقد روي عن الكسائي أنه يوجه هذا التوجيه في كل موضع وقع فيه نصبان بعد شيء من هذه الأحرف ويقوي ما ذهب إليه إظهار «كان» كثيرًا بعد ليت فجاز إضمار «كان» لكثرة إظهارها، كما جاز ذلك، وزعم أبو محمد بن السيد أن لغة بعض العرب نصب خبر إن وأخواتها. لكن لا بد من التعرض لذكر أمور:

الأول: كون هذه الأحرف رافعة الخبر هو مذهب البصريين وهو الحق وأما الكوفيون فيرون أن الخبر باق على رفعه قبل دخولها، كما قالوا في «كان» إنها لا عمل لها في الاسم، وقد استدل السهيلي على صحة قولهم، بأنه لو كان مرفوعا بهذه الأحرف لجاز أن يليها كما يلي كلّ عامل ما عمل فيه ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال لأنّ التقديم فرع على التأخير، ولم يعط الحرف رتبة الفعل في القوة فيجوز فيه ما جاز في الفعل.

الثاني: أنّ المفتوحة للتوكيد كالمكسورة، واستشكل ذلك بعض النحاة قال: لأنها إذا كانت للتأكيد كان معناها تحقيق الخبر وتأكيد النسبة، وإذا كانت ساكنة كان في ذلك إبطال الخبر به إذ مع السياق ينتفي قبول الصدق والكذب.

وأجيب عن هذا بأن المفتوحة أصلها الكسر والمؤكدة هي المكسورة ليس إلّا»(٨).

الراجح: هو قول الجمهور خلافًا للكسائي والفراء.

المسألة الثانية: القول في اسمية أن المخففة المفتوحة:

قال ابن نور الدين الموزَعِيّ: «وأما (أنْ) المفتوحة فتستعمل على وجهين: اسم، وحرف.

والاسم أيضًا على ضربين:

أحدهما: ضمير المتكلم في قول بعضهم: أن فعلت، بسكون النون والأكثرون يبنونها على الفتح للفرق بينها وبين الحرف الناصب ويثبتون ألفًا في حال الوقف لبيان الحركة، فإن وصلت الكلام سقطت الألف إلا في لغة رديئة كما قال:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرَة فَاعْرِفُونِي * حُمَيْداً قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا**[٩]

الثاني: ضمير المخاطب في قولك: أنت وأنت وأنتما، وأنتم وأنتن، على قول الجمهور أن الضمير هو الاسم والتاء حرف خطاب.

وأما الحرف فتستعمل أيضًا على وجهين:

أحدهما: المخففة من الثقيلة وهي حرف مصدري ومعناها التوكيد، وتستعمل على وجهين:

أحدهما: أن تنصب بها الاسم على نية تثقيلها كقولك: علمت أن زيدًا قائمٌ»[١٠].

الدراسة التحليل:

اختلف النحاة في (أنا) وفي ألفها، هل هي اسم أو حرف؟

وحاصل خلافهم على قولين:

القول الأول:

أن الهمزة والنون هي الاسم، والألف الآخرة لبيان الحركة والوقف، ولهذا تحذف في الوصل لفظا وتثبت خطأ، كقوله تعالى: **{إِنِّي أَنَا رَبُّكَ}**[١١].

فالضمير المنفصل من الضمائر المرفوعات "أنا" وهو ضمير المتكلم وحده، يستوي فيه المذكر والمؤنث، لأن المتكلم لا يلبسُ في غالب أحواله، فيحتاج إلى فرقان بين مذكر ومؤنث، والاسم من لفظ هذا الضمير الهمزة والنون، والألف فيه لبيان الحركة وللوقف عليها ولذلك تحذف في الوصل في اللغة المختارة، وربما أثبتت فيه، وعلى ذلك قول الشاعر:

أَنَا سَيْفُ العَشِيرةِ فاعْرِفُوني * حَمِيدٌ قد تَذَرَّيْتُ السَّنامَا**

تذريت: علوت، ومنه الذروة بكسر الذال أو ضمها وهو أعلى السنام، ويريد بقوله: تذريت السناما: علوت السناما. ووجه الاستشهاد بالبيت أن الكوفيين يزعمون أن الضمير هو أنا برمتها، إذ لو لم يكن الأمر هكذا لأسقط الألف في حال الوصل، وإثبات الألف في الوصل لغة بني تميم، وهو عند غيرهم لا يكون إلا في ضرورة شعر. وقوله حميدًا بالنصب بدل من الياء في قوله فاعرفوني، أو هو منصوب على المدح، وهو في رواية "حميد" بالرفع على أنه بدل من قوله "سيف العشيرة" أو بيان له[١٢].

وقال الآخر:

أنَا أبُو النَّجم وشِعْرِي شِعْرِي *** ....

وقد تبدل هذه الألف هاء في الوقف، فيقال: أنَهْ، ورَووا في كلام حات الطائي: "وهذا فزدي أنَهْ"، يريد فصدى أنا، فإذا وصل قال في اللغة الجيدة: أنَ فعلتُ كذا، بنون مفتوحة لا ألفَ بعدها، وربما سَكنَت النون فقيل: أنْ فعلت، يريد: أنا فعلت. ووردت في هذا الضمير لُغيةٌ زعم الفراء أنها على القلب، وهى قولهم: آن فعلت كذا، قال: أراد "أنا"، فقدم الألف على النون، فصارت بينها وبين الهمزة؛ والذي ذهب إليه بعيد جدًا عن مقاييس العربية[١٣].

وذهب علم الدين السخاوي أنه ألقيت حركة الهمزة من "أنا" على النون، وحذفت الهمزة، وأدغمت النون في النون، والألف في الوقف ألف "أنا" وتحذف في الوصل كما تحذف ألف "أنا" وإنما ثبتت في الوقف محافظة على الحركة كما يحافظ عليها بالهاء، وحكي ذلك عن أبي عمرو، وأثبتها ابن عامر في الوصل. ويقوي قراءة ابن عامر وقوع الألف كالعوض من حذف الهمزة؛ لأن الاسم بقي على حرف واحد، والألف الساقطة من اللفظ لساكن لقيها إذا وقفت أتيت بها نحوِ قوله -تعالى-: **{عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ}**[١٤]، وقوله: **{دَعَوَا اللَّهَ}**[١٥]، وقوله: [١٦]، وقوله: **{ذَاقَا الشَّجَرَةَ}**[١٧]، وقوله: **{تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ}**[١٨].

وفي اسمية (أنت) قال ابن الأثير: «حرف الخطاب، كالكاف في ذلك، و (أن) هو الاسم، وقال الفراء: التاء هي الاسم، و(أن) عماد لها، وقد تكون التاء للخطاب والإسمية كالتي في (قمت)، وللاسمية بلا خطاب كالتي في أرأيتك. فأما أنتما فاسم موضوع للتثنية وليس تثنية أنت، والألف علامة التثنية، والميم فاصلة بين الواحد والاثنين. وأما أنتم فاسم موضوع للجمع، والواو المحذوفة هي الدالة على الجمع كما دلّت الألف علي التثنية»(١٩).

القول الثاني:

أن الأف والنون في (أنْ) المخففة المفتوحة حرف وهو قول الأكثرين منهم؛ الخليل(٢٠)، وسيبويه(٢١)، وابن السراج(٢٢)، وأبي سعيد السيرافي(٢٣)، وابن الوراق(٢٤)، وابن جني(٢٥).

اعْلَم أَنَّ الأَسماءَ أُصولُها تكون على ثَلَاثَة أَحرف بغَير زِيَادَة وعَلى أَربعة وَتَكون على خَمْسَة فَمَا نقص من الأَسماءِ عَن الأَفعال فمعلوم نقصُه ومذكورة علَّته إن شاءَ الله فَمَا كَانَ من الأَسماءِ على حرفين فنحو يَد وَدم وأَست وَابْن وَاسم وأَخ وأَب ومالم نذْكر فحكمُه حكمُ هَذَا وَهَذِه الأَسماءُ الْمَحْذُوف مِنْهَا لَا يكون مَا حُذف إِلاَّ حرفَ لين أَو حرفا خفيّا كحرف اللين نَحْو الهاءِ وَالنُّون أَو يكون مضاعفا فيستثقل فِيهِ التَّضْعِيف فيحذف فَمَا لم يكن على هَذَا الشَّرْط الَّذِي ذَكَرْنَاهُ لم يحذف مِنْهُ شيءٌ لأَنَّه لَا سبيلَ إِلى حذفه فَمَا ذهب مِنْهُ الياءُ وَالْوَاو فنحو ابْن وَاسم وأَخ وأَب وهَنٍ فِي بعض الأَقاويل يدلُّك على مَا ذهب من أَب وأَخ التَّثْنِيَة وَالْجمع والتصغير تَقول أَخوان وأَبوان وأَخوك وأَبوك وَتقول آباءٌ وآخاءٌ يَا فَتى وَكَذَلِكَ أُبَيّ وأُخَيّ وبُنَي وسُمَيّ(٢٦).

وقول ابن السراج إن باب الحروف التي جاءت للمعاني: قد ذكرنا أول الكتاب ما يعرفُ به الحرف والفرق بينه وبين الاسم والفعل، وإنما هي أدوات قليلة تدخل في الأسماء والأفعال وتحفظ لقلتها، ومن ذلك "أنْ" المفتوحة يكون وما بعدها بمنزلة المصدر، وتكون بمنزلة "أي" وتكون مخففة من الثقيلة وتكون لغوًا نحو قولك: لما أَنْ جَاءَ. وأما واللهِ أَنْ فَعَلْتَ, فأما كونها بمنزلة المصدر فقولك: أَنْ تأتيني خيرٌ لَك واللام تحذف من أَنْ كقوله: أَنْ تقتلَ أحدهما وأنْ كانَ ذَا مالٍ, ويجوز أن تضيف إلى "أَنْ" الأسماء تقول: إنهُ أَهلٌ أَن يفعلَ ومخافة أَن يفعلَ، وإنْ شئت قلت: إنَّهُ أهلٌ أنْ يفعلَ ومخافةُ أنْ يفعلَ، (أن) تكون مخففة من الثقيلة وذلك قوله تعالى: **{وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}**(٢٧). ولو نصبت بها وهي مخففة لجاز. قال سيبويه: لا تخففها أبدًا في الكلام وبعدها الأسماء إلا وأنتَ تريد الثقيلة تضمر فيها الاسم -يعني الهاء- قال: ولو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون إذ اضطروا في الشعر(٢٨).

الراجح:

أن (أنْ) المخففة هي حرف وهو قول جمهور النحاة وموقش قول زيادة الألف عليه في (أنا) فقد كثُر ذلك عنهم حتى قال الكوفيون: إنّها من الكلمة، وليست زائدة. فهذه الألفُ في كونها مجتلَبةً في الوقف لبيان الحركة كالهاء في "كتابِيَهْ" و"حسابِيَهْ". وربّما وقعت الهاء موقعَها في هذا الموضع، لأنّ مجراهما واحدٌ. قالوا: "أَنَهْ". ومنه قول حاتمٍ: "هذا فَزْدِي أَنَهْ". ومن ذلك قولهم: "حَيَّ هَلا" في الوقف. فإذا وصلوا قالوا: "حَيَّ هَلَ" بفتح اللام من غير ألف، وإن شئت قلت: "حَيَّ هَلْ" بالسكون من غير حركة(٢٩).

المسألة الثالثة: القول في اسمية أي المخففة المفتوحة:

قال ابن نور الدين الموزَعِيّ: «وأما أي المفتوحة المخففة فإنها على وجهين:

أحدهما: تكون حرفًا ينادي بها البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلك، قال الشاعر:

أَلَمْ تَسْمَعِي أيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى * بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ؟**٣٠

وفي الحديث ((**أَيْ رَبِّ**))[٣١]، وقد تمد ألفها.

وأصحها الأول، نقله ابن مالك عن سيبويه ثم الثاني واختاره المبرد والزمخشري.

الثاني: تكون حرفًا تتقدم التفسير كما تتقدم المكسورة القسم.

قال عمرو بن أبي عمرو: سألت أبي عن قولهم (أي) فقال: كلمة للعرب تشير بها إلى المعنى، وإذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مفسر به ضممت التاء تقول: استكمته الحديث أي سألته كتمانه بضم التاء، ولو جئت بـ (إذا) مكانها فتحت فقلت: إذا سألته بفتح التاء؛ لأن إذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

إِذَا كَنَيْتَ بِأَيٍّ فِعْلًا تُفَسِّرُهُ * فَضُمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفِ**

وَإِنْ تَكُنْ بِإِذَا يَوْمًا تُفَسِّرُهُ * فَفَتْحَةُ التَّاءِ فِيهِ غَيْرُ مُخْتَلِفِ**[٣٢].

وأما أي بفتح الهمزة وتشديد الياء وقد تخفف كقول الشاعر:

تَنَظَّرْتُ نَصْراً والسِّمَاكَيْنِ أيهُمَا * عَلَيَّ من الغيثِ استهلّتْ مَواطِرُه**[٣٣].

فإنها اسم يأتي على ثمانية أوجه:

الأول: الجزاء كقوله تعالى: **{أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ}**[٣٤]، وقوله تعالى: **{أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}**[٣٥]، وهي معربة على هذا الوجه.

والوجه الثاني: الاستفهام الحقيقي عن تميز أحد الأمرين المتشاركين وتكون ملازمة للإضافة كقوله تعالى: **{أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا}**[٣٦]، وهي في هذا الوجه لا يعمل فيها إلا ما بعدها؛ لأن لها صدر الكلام كقوله تعالى: **{وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ}**[٣٧]، ونصبها بينقلبون لا بالفعل المتقدم. قال الله تعالى: **{لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى}**[٣٨]، فرفع ولا يقع قبلها في هذا الوجه من الأفعال إلا أفعال الشك واليقين نحو: علمت وظننت مما يجوز الغاؤه.

وهي معربة أيضًا فإن استفهمت بها عن نكرة أعربتها بإعراب الاسم الذي هو استثبات عنه وتحكي كلامه في الرفع والنصب والجر والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كما تقول في من، فإذا قيل لك: مربي رجل قلت: أي: يا فتى، في الوصل وتشير إلى الإعراب في الوقف وكذلك تفعل في الجر، فإن قال: رأيت رجلًا قلت: أيًّا يا فتى تعرب وتنون إذا وصت، وتقف على الألف فتقول: أيًّا، وإذا قال: جاءني رجال ورأيت رجالًا ومررت بالرجال، أيون، وأيين في النصب والجر. وكذلك تفعل في المثنى والمؤنث فإذا قال: جاءني رجلان، ورأيت رجلين وامرأة قلت: أيان، وأيين في النصب والجر، وأية يا هذا. ويجوز لك إفراده على كل حال وأن تقول: أيًّا لمن قال رأيت رجلين أو امرأتين أو رجالًا ونساء. وإن استفهمت بها عن معرفة رفعت أيّا لا غير على كل حال. وإذا أضيفت إلى المعرفة فإنها سؤال عن الاسم وكانت بعض المعرفة، فلا تضاف إلا إلى معرفة

تتبعض ويكون جوابها بالتعيين كقولك: أي الرجلين أخوك وأي الرجال قام، فالجواب أن تقول: زيد أو عمرو، ولا يجوز أن تقول: أي زيد قام، لأن زيدًا لا يتبعض.

وأما قولهم: أي وأيُّك كان شرًا فأخزاه الله فكقولك: أخزى الله الكاذب مني ومنك والمعنى: أيُّنا. وإذا أضيفت إلى النكرة فإن أيًّا سؤال عن الصفة وتلك الصفة تأتي على عدد النكرة كلها فالجواب على عدد النكرة كلها لا على التعيين كقولك: أيُّ رجل أخوك فالجواب: قصير أو طويل، وتقول: أيُّ رجلين أخواك وأيُّ رجلين قاما؟ فالجواب أن تقولُ: طويلان أو قصيران.

الثالث: الاستفهام التوبيخي: ولم أر أحدًا ذكره لكنه ظاهر كقوله تعالى: **{فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ}**(٣٩)، وإن سُمي هذا المعنى بالاستبعاد كان حسنًا.

الرابع: الاستفهام الإنكاري: ولم أر أحدًا ذكره أيضًا كقول الشاعر:

فاذهبْ فأيُّ فتىً في النَّاس أحرزَهُ * من حتْفهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبلُ**(٤٠).

الخامس: تكون موصولة بمعنى الذي ومعناها الخبر وأنكر هذا ثعلب ويرده قول الشاعر:

إذا ما لَقيتَ بَني مالِكٍ * فَسَلِّم على أيُّهُم أفضَلُ** (٤١).

وهي معربة عند أكثر النحاة وخالفهم سيبويه وقال: هي مبنية على الضم إذا أضيفت وحذف صدر الصلة كما في البيت وهو مروي بالضم، وكقوله تعالى: **{ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا}**(٤٢)، على قراءة الرفع، وأما إذا لم تضف أو لم يحذف صدر صلتها فوافق الأكثرين في إعرابها.

وقال الكوفيون وغيره من البصريين هي في الآية استفهامية لا موصولة لأن الموصولة لا تكون عندهم إلا معربة، والبيت مروي عندهم بالخفض أيضًا.

وحكى بعض النحويين المتأخرين لغة ثالثة وهي البناء على الضم في حال الرفع والنصب دون حال الخفض.

فالحاصل فيها إذا أضيفت ولم يكن بعدها كلمة هو ثلاث لغات:

البناء مطلقًا، وهو مذهب سيبويه، والإعراب بالحركات مطلقًا وهو مذهب غيره، والبناء في حال الرفع والنصب فقط.

السادس: تكون صفة دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو: زيد رجل أي رجل، وأيما رجل، وما زائدة أي كامل في صفات الرجال.

فإذا وقعت صفة فإن أضيفت إلى مشتق كانت للمدح بالمشتق منه خاصة، كقولك: مررت بعالم أيّ عالم، فالثناء عليه بالمدح خاصة، وإن أضيفت إلى غير المشتق كانت للمدح بكل صفة يمكن أن يثنى بها كقولك: مررت برجلٍ أيّ رجل، فالثناء عليه بكل ما مدح به الرجال.

السابع: التعجب، كقولك: أيّ رجل زيد، قال جميل بثينة:

بُثَيْنَ الزَمي لا إنَّ لا إنْ لَزِمْتِهِ * على كَثرةِ الواشينَ أيُّ مَعُونِ**[٤٣]

الثامن: أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو: يا أيها الرجل.

فأي اسم مبهم مفرد مبني على الضم وها حرف تنبيه وهي عوض مما كانت أي تضاف إليه، وترفع الرجل لأنه صفة أي.

وزعم الأخفش أن هذه أيضًا موصولة حذف صدر صلتها، والمعنى: يا من هو الرجل، وأنكر كونها وصلة.

ورد قوله بأنه لا يعرف عائد يجب حذفه.

التاسع: ذكره الأخفش كونها نكرة موصوفة نحو: مررت بأيَّ معجب لك، كما تقول بما معجب لك.

قال ابن هشام: وهذا غير مسموع»[٤٤].

الدراسة التحليل:

اختلف النحاة في أن (أَيْ) بفتح الهمزة وسكون الياء والقصر؛ أنها حرف للنداء أو حرفًا للتفسير على قولين:

القول الأول:

أن (أَيْ) تكون حرفًا ينادي بها البعيد، أو القريب، أو المتوسط، أقوال؛

فقيل للقريب؛ كالهمزة وعليه المبرد والجزولي.

وقيل للبعيد، ك "يا" وعليه ابن مالك.

وقيل للمتوسط. ومن شواهد النداء بها؛ ما ورد في الحديث: "أي رب"؛ وقول الشعر:

أَلَمْ تَسْمَعِي أيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى * بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ؟**[٤٥].

قال السيوطي: «وَقيل للمتوسط الثَّالِث (يَا) وَهِي أم الْبَاب وَمن ثمَّ قَالَ أَبُو حَيَّان إِنَّهَا أَعم الْحُرُوف وَإِنَّهَا تستَعْمل للقريب والبعيد مُطلقًا وَإِنَّهُ الَّذِي يظْهر من استقراء كَلَام الْعَرَب وَقَالَ ابْن مَالك هِيَ للبعيد حَقِيقَة أَو حكما كالنائم والساهي وَفِي الْمُغنِي لِابْنِ هِشَام (يَا) حرف لنداء الْبعيد حَقِيقَة أَو حكما وَقد يُنَادي

بهَا الْقَرِيب توكيدا وَقيل هِيَ مُشْتَرَكَة بَين الْبعيد والقريب وَقيل بَينهمَا وَبَين الْمُتَوَسّط وَذكر ابْن الخباز عَن شَيْخه أَن (يَا) للقريب وَهُوَ خرق لإجماعهم الرَّابِع (أيا) وَهِي للبعيد قَالَ فِي الْمُغنِي وَلَيْسَ كَذَلِك»[٤٦].

وقال المبرد: «قاعدة: "اي" – بالكسر والسكون – حرف جواب بمعنى "نعم"، و"أي" – بالفتح السكون – حرف نداء للقريب أو البعيد أو المتوسط – على خلاف فيه – قال الشاعر:

أَلَمَ تَسْمَعِي أيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى * بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرُ؟**[٤٧].

وفي الحديث "أي رب" ويكون حرف تفسير، تقول: "عندي عسجد أي ذهب، غضنفر أي أسد". و"أي" – بالفتح وتشديد الباء – تكون شرطية، نحو قوله تعالى: (إيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي) ، واستفهاما كقوله عز وجل: (فبأي حديث بعده يؤمنون) ، وموصولا نحو قوله تعالى: (ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد) . وتكون دالا على معنى الكمال، كقولك: "زيد رجل أي رجل". وتكون واصلة إلى نداء ما فيه "أل" نحو "يا أيها الرجل". إذا علمت هذا، فمن فروع القاعدة: إذا قيل له: أطلقت امرأتك؟ فقال: إي – بالكسر – طلقت، لأنها بمعنى نعم، وإن قال بالفتح فكذلك إذا قيل: إنها حرف تفسير، وإلا لم تطلق، وإن قال – بالتشديد – لم تطلق، لأنها استفهام. وكذا العتق.

ومنها: إذا قال الخاطب للولي: أزوجت؟ فقال: إي، وقال للمتزوج أقبلت: فقال: إي – بالكسر والفتح – خرجت على القولين في "نعم" وإن قال بالتشديد لم يصح» [٤٨].

القول الثاني:

أن (أَيْ) تكون حرفًا للتفسير تَقول عِنْد عسجد أَي ذهب وغضنفر أَي أَسد وَمَا بعْدهَا عطف بَيَان على مَا قبلهَا أَو بدل لَا عطف نسق خلافًا للكوفيين وصاحبي الْمُسْتَوْفى والمفتاح.

الراجح:

وذهب جمهور النحاة إلى أن القولين صحيحين وبه قال العكبري[٤٩]، وابن مالك[٥٠]، والمرادي[٥١]، أبي حيان الأندلسي[٥٢]، والسيوطي[٥٣]، وابن المبرد الحنبلي[٥٤]، وابن هشام[٥٥].

المسألة الرابعة: القول في (بيد):

قال ابن نور الدين المورَعِيّ: «بيد: ويقال فيها ميد، وروي: ((**أنا أفصح العرب ميد أني من قريش ونشأت في بني سعد بن بكر**))[٥٦].

وهو اسم ملازم للإضافة إلى أن وصلتها ولها ثلاثة معان:

أحدها: تكون بمعنى غير الاستثنائية لكنها لا يستثنى بها إلا بعد الانقطاع خاصة، وفي الصحاح للجوهري: بيد بمعنى غير، يقال: إنه كثير المال بيد أنه بخيل، وفي المحكم إن هذا المثال حكاه ابن السكيت.

الثاني: أن بعضهم فسرها بمعنى على- وأن تفسيرها بغير أعلى-، ومنه قوله -صلى الله عليه وسلم-: (نحن الآخرون السابقون يوم القيامة بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلها وأوتيناه من بعدهم)[٥٧].

الثالث: تكون بمعنى من أجل، وأنشد أبو عبيد:

عَمْدًا فَعَلَتْ ذَاكَ بَيْدَ أَنِّيْ * أَخَافٍ إِنْ هَلَّكَتْ لَمْ تَرِنِّي** ٥٨

وأنشده ابن فارس على حد المعنى الأول، ومن هذا المعنى قوله -صلى الله عليه وسلم-: ((**أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر**).

وقال ابن مالك: إنها هنا بمعنى غير، على حد قول الشاعر:

وَلَا عَيْبٌ فِيهُمْ غَيْرَ أَنَّ سُيوفَهُمْ * بِهُنَّ فُلُولٌ مِنْ قُرَاعِ الْكَتَائِبِ** »(٥٩).

الدراسة التحليل:

اختلف النحاة في معنى بيد على قولين: أما المعنى الثالث الذي ذهب إليه الموزعي وفهو نقضه في أثناء قوله وهو غير معتبر.

القول الأول:

أن (بيد) بمعنى: غير وهي على الاستثناء.

وهو ما ذهب إليه الصبان في شرح الأشموني في قوله: "بغير" بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توضيحه المختار عندي إنه حرف استثناء بمعنى لكن ولا دليل على اسميتها قاله الدماميني. وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغني تقول فلأن كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضا كما في حديث: "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر" وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حدّ قوله:

وَلَا عَيْبٌ فِيهُمْ غَيْرَ أَنَّ سُيوفَهُمْ * بِهُنَّ فُلُولٌ مِنْ قُرَاعِ الْكَتَائِبِ**

كذا في المغني أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني. قال السيوطي هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل. وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار الاستثناء(٦٠).

أمّا "بَيدَ فهو اسمٌ ملازمٌ للنّصب على الاستثناءِ". ولا يكون إلا في استثناءٍ منقطع. وهو يَلزَمُ الإضافةَ إلى المصدر المؤوَّلِ بأنَّ التي تنصبُ الاسمَ وترفُ الخبرَ، نحو "إنهُ لكثيرُ المال، بيدَ أنه بخيل". ومنه حديثُ "أنا أفصَحُ من نطقَ بالضادِ، بَيدَ أني من قُرَيشٍ، واسترُضِعتُ في بَني سَعدِ بنِ بَكرٍ"(٦١).

القول الثاني:

أن (بيد) بمعنى: من أجل.

قال ابن هشام: «بيد، وَيُقَال: ميد بِالْمِيم وَهُوَ اسْم ملازم للضافة إِلَى أَن وصلتها وَله مَعْنيانِ أَحدهمَا غير إِلَّا أَنه لَا يَقع مَرْفُوعا وَلَا مجرورا بل مَنْصُوبًا وَلَا يَقع صفة وَلَا اسْتِثْنَاء مُتَّصِلا وَإِنَّمَا يسْتَثْنى بِهِ فِي الِانْقِطَاع خَاصَّة وَمِنْه الحَدِيث نَحن الْآخرُونَ السَّابِقُونَ يَوْم الْقِيَامَة بيد أَنهم أُوتُوا الْكتاب من قبلنَا وَفِي مُسْند الشَّافِعِي رَضِي الله عَنهُ بائد أَنهم وَفِي الصِّحَاح بيد بِمَعْنى غير يُقَال إِنَّه كثير المال بيد أَنه بخيل اه وَفِي الْمُحكم أَن هَذَا الْمِثَال حَكَاهُ ابْن السّكيت وَأَن بَعضهم فَسرهَا فِيهِ بِمَعْنى على وَأَن تَفْسِيرهَا بِغَيْر أَعلَى

وَالثَّانِي أَن تكون بِمَعْنى من أجل وَمِنْه الحَدِيث أَنا أفْصح من نطق بالضاد بيد أَنِّي من قُرَيْش واسترضعت فِي بني سعد بن بكر وَقَالَ ابْن مَالك وَغَيره إِنَّهَا هُنَا بِمَعْنى غير على حد قَوْله:

وَلَا عَيْبٌ فِيهُمْ غَيْرَ أَنَّ سُيوفَهُمْ * بِهُنَّ فُلُولٌ مِنْ قُرَاعِ الْكَتَائِبِ**

وَأنْشد أَبُو عُبَيْدَة على مجيئها بِمَعْنى من أجل قَوْله:

عَمَدَا فَعَلَتْ ذَاكَ بَيْدَ أَنِيِّ * أَخَافٍ إِنْ هَلَّكَتْ أَنَّ تِرْنِي**

وَقَوله ترني من الرنين وَهُوَ الصَّوْت»(٦٢).

قال السيوطي: «وَيسْتَثْنى ب (بيد) مُنْقَطِعًا لَازم النصب وَالْإِضَافَة إِلَى (أَن) وصلتها غَالِبا وَهِي بمعني (غير) وَقيل عَليّ من أجل وَيُقَال ميد وَجعلهَا ابْن مَالك حرفا (ش) من أدوات الِاسْتِثْنَاء (بيد) وَيُقَال ميد بإبدال بائها ميما وَهُوَ اسْم ملازم الْإِضَافَة»(٦٣).

الراجح:

أن (بيد) بمعنى (غير)، وهو المشهور والغالب أنه يجيء بعدها (أن) وقد جاء بعدها الفعل قال الشاعر:

بيد لا يعثر بالردف ولا ... يسلم الحي إذا الحي طرد

يريد (بيد) أنه لا يعثر، وهي لازمة النصب ولا تتصرف بوجوه الإعراب تصرف (غير)[٦٤].

وفي التذييل والتكميل: ويساويها أي: (غير) في الاستثناء المنقطع بيد مضافًا إلى أن وصلتها[٦٥].

المسألة الخامسة: القول في (بله):

قال ابن نور الدين الموزَعِيّ: «وأما بله فتأتي على ثلاثة أوجه:

أحدها: اسم فعل ك «دع».

وثانيها: اسم مرادف لكيف، وفتحتها على هذين فتحة بناء.

وثالثها: مصدر بمعنى الترك، وفتحتها على هذا فتحة إعراب.

فيكون ما بعدها منصوبًا على الأول، مرفوعًا على الثاني، مخفوضًا على الثالث.

وقد روي بالأوجه الثلاثة قول كعب بن مالك يصف السيوف:

تَذَرُ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا * بَلْهَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ** ٦٦

والأخفش يذهب إلى أنها في البيت بمنزلة المصدر، وقال الشاعر:

تُمَشِّي الْقُطُوفُ إِذَا غِنَى الْحُدَاةِ لَهَا * مَشْيَ النَّجِيبَةِ بَلْهَ الْجُلَّةِ النَّجْبَا**

أي: دع الجلة النجبا فإن مشيتها أسرع.

قيل: وتأتي بمعنى غير وسوى ومنه ما روي عن النبي -صلى الله عليه وسلم-: ((**أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرًا به ما اطلعتهم عليه**))[٦٧]، وفي لفظ آخر: ((**ذخرًا من بله ما أطلعكم عليه**))[٦٨]، بزيادة من. وروى أبو زيد فيها القلب إذا كان مصدرًا وهو قولهم: بهل زيدٍ»(٦٩).

الدراسة التحليل:

اختلف النحاة في أن (بله) على ثلاث معانٍ:

القول الأول:

أنها أن تكون اسمًا من أسماء الأفعال، ك"صَهْ" و"مَه"، فإذا كانت اسمًا للفعل، كانت بمعنَى "دعْ".

وأمّا" بله" فهي من أسماء الأفعال، ومعناها معنى" دع"، ويكون ما بعدها منصوبًا، تقول: قام القوم بله زيدًا، أي: دع زيدًا، وستجئ مبيّنة في باب العوامل(٧٠).

وبله على ضربين اسم فعل ومصدر بمعنى الترك ويضاف فيقال بله زيد وكأنه قيل ترك زيد. منصوباً ومجروراً. وقد روى أبو زيد فيه القلب إذا كان مصدراً وهو قولهم بهل زيد. وقد استعملت بله بمعنى كيف فيرتفع الاسم بعدها(٧١).

قال المرادي: «بله تكون اسم فعل بمعنى دع، فتنصب المفعول، وهي مبنية، نحو: بله زيداً. وتكون مصدراً بمعنى ترك، النائب عن اترك، فتستعمل مضافة، نحو: بله زيد. وهو مصدر مضاف إلى المفعول، وقال أبو علي: مضاف إلى الفاعل. وروى أبو زيد فيه القلب، إذا كان مصدراً، تقول: بهل زيد. وحكى أبو الحسن الهيثم فتح الهاء واللام فتقول: "بَهْلَ زيدٍ"(٧٢).

قال صاحب التصريح: «(قولهم: بله زيدًا) أي: دعه، و"بله" هذا اسم فعل، والدليل "على أنه اسم فعل" كونه مبنيًا، والدليل على بنائه كونه غير منون، وسكت الموضح عن هذا التعليل؛ لأنه لا يتم به التقريب(٧٣).

قال السيوطي: اسْم فعل وَرَفعه مُبْتَدأ وَهِي ك (كَيفَ) وهاؤه تفتح وتكسر وَيُقَال بَهَل وبَهْل (ش) عد الْكُوفِيُّونَ والبغداديون من أَلْفَاظ الِاسْتِثْنَاء (بله) وَهِي بِمَعْنى (لَا سِيمَا) نَحْو أكرمت العبيد بله الْأَحْرَار عَليّ معنى أَن إكرام الْأَحْرَار يزِيد على إكرام العبيد وَأنكر ذَلِك البصريون لِأَن إِلَّا لَا تقع مَكَانهَا وَلِأَن مَا بعْدهَا لَا يكون إِلَّا من جنس مَا قبلهَا وَلِأَن حرف الْعَطف يجوز دُخُوله عَلَيْهَا قَالَ ابْن الصَّائِغ وَلَو صَحَّ دُخُول (لَا سِيمَا) و (بله) فِي أدوات الِاسْتِثْنَاء لدخلت فِيهَا (حتي) لِأَن مَا بعْدهَا يخْتَص بِصفة لم تثبت لما قبلهَا والجر لما بعْدهَا مجمع على سَمَاعه وَأَجَازَ الْكُوفِيُّونَ فِيهِ النصب وَأنْكرهُ أَكثر الْبَصرِيين وهم محجوجون بِالسَّمَاعِ(٧٤).

القول الثاني:

أنها مصدر بمعنى الترك.

قال أبو سعيد: «فأما بله زيد فتقول: دع زيدا، وبله ها هنا بمنزلة المصدر كما تقول: ضرب زيد.

قال الشاعر:

تَذَرُ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا * بَلْهَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ**

كأنه قال: دع الأكف، ثم جاء ببله فجعله مكان المصدر كأنه قال: تَرَكَ الأكفِ تَرْكًا، كما قال جل وعز: **{فَضَرْبَ الرِّقابِ}**(٧٥)، أي: فاضربوا الرقاب ضربًا، ثم أضاف المصدر إلى المفعول، ومنهم من نصب

فقال: بله الأكف، ولم يذكره سيبويه، ويحتمل ذلك من وجهين: أن تقدر بالها الأكف وحذف التنوين لاجتماع الساكنين، والآخر: أن بله لا يتمكن فوضع موضع الفعل كما قيل رويد زيدا وما أشبه»(٧٦).

قال صاحب التصريح: «(قولهم: بله زيدًا) أي: دعه، "فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل"، وذلك الفعل المهمل "مرادف لـ: دع"، و"دع" لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك، "يقال: بله زيد، بالإضافة إلى المفعول كما يقال: ترك زيد" بالإضافة إلى المفعول، وأما ما جاء في الحديث: "من ودعهم الجمعة" فنادر، "ثم قيل" بعد أن نقلوه وسموا به فعله: "بله زيدًا، بنصب المفعول، وبناء: بله" على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا، لأنه نائب عن فعل أمر(٧٧).

القول الثالث:

أنها بمعنى كيف.

قال المرادي: «أجاز قطرب، وأبو الحسن، في (بله) أن تكون بمعنى كيف،

فتقول: بله زبد؟ بالرفع. ويروى قوله:

تَذَرُ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا * بَلْهَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ**

بنصب الأكف على أن بله اسم فعل، وبجره على أنها مصدر، وبرفعه على انها بمعنى كيف.

وقيل: هي اسم فعل، بمعنى: بقي وأنكر أبو علي الرفع بعدها. وذكر، عن قطرب، أنه رواه.

وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها، على الاستثناء، نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار. رأوا ما بعدها خارجاً مما قبلها في الوصف، فجعلوه استثناء. إذا المعنى أن إكرامك الأحرار يزيد على إكرامك العبيد(٧٨).

وأكد مذهب المرادي حيث قال: «وأجاز قطرب وأبو الحسن أن يكون بمعنى كيف فتقول: "بله زيد" ويروى:

.... *** **بَلْهَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ**

بالنصب على أنها اسم فعل، وبالجر على أنها مصدر، وبالرفع، فقيل: هي اسم فعل بمعنى اترك.

وقيل: بمعنى كيف، وأنكر أبو علي الرفع بعدها، وذهب بعض الكوفيين إلى أن "بله" بمعنى غير، فمعنى: بله الأكف غير الأكف، وذهب الأخفش إلى أنها حرف جر، وعدها الكوفيون والبغداديون من أدوات الاستثناء، فأجازوا النصب بعدها على الاستثناء.

وَمَا لِمَا تَنُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلْ * لَهَا وَأَخِرْ مَا لِذِي فِيهِ العَمَلْ**

يعني: أن أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي تنوب عنها فترفع الفاعل ظاهرا(٧٩).

قال صاحب التصريح: «(قولهم: بله زيدًا) أي: دعه، فإن "بله" المرادفة لـ"كيف" تشاركها في البناء وعدم التنوين، يقال: بله زيد، برفع زيد على الابتداء، وبله: خبر مقدم، أي كيف زيد(٨٠).

الترجيح:

الراجح أنها اسم فعل أو مصدر ولا تتأتى بمعنى: (كيف).

فمن قال: "بَلْهَ زيدًا"، جعله بمنزلةِ "دَعْ"، وسمّى به الفعلَ، ومن قال: "بَلْهَ زيدٍ"، فأضاف، جعله مصدرًا. ولا يجوز أن يضاف، ويكونَ مع الإضافة اسمَ الفعل؛ لأنّ هذه الأسماء التي سُمّي بها الفعل عندهم لا تُضاف كما لا تُضاف مسمّياتُها من الأفعال، فلا تُضاف كما لا تُضاف الأفعالُ، فأمّا ما أنشد من قوله [من الكامل]:

تَذَرُ الْجَمَاجِمُ ضَاحِيًا هَامَاتِهَا * بَلْهَ الْأَكُفِّ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ**

فإنّ أبا عُبَيْدَةَ أنشده لكَعْب بن مالكٍ، ويُروى بخفض "الأكفّ". ونصبِها، فمَن خفض، جعله مصدرًا بمنزلةِ **{فَضَرْبَ الرِّقابِ}**(٨١)، ومن نصب جعله، اسمًا للفعل بمعنَى "دَعْ". والذي يدلّ على أنه اسمُ فعل قولُ ابن هَرْمَةَ:

يَمْشِي القَطُوفُ إذا غَنَّى الحُداةُ به * مَشْيَ الجَوادِ فَبَلْهَ الجِلَّةَ النُّجُبَا٨٢**

فهذا لا يكون إلَّا اسمَ فعل لنَصْبه ما بعده، فأمّا قول الآخر:

حَمّالُ أثْقالِ أهْلِ الوُدِّ آونَةً * أُعْطِيهِمِ الجَهْدَ مِنِّي بَلْهَ ما أسَعُ٨٣**

فيجوز أن تكون "مَا" في موضعِ نصب، ويكون في "بَلْهَ" ضميرُ مرفوع. ويدلّ على ذلك قوله: بَلْهَ الجلّةَ النُّجُبا. ويجوز أن يكون موضعه جرًّا على من أنشد "بَلْهَ الأكُفِّ"، يجعله مصدرًا.

وهو ما ذهب إليه جمهور النحاة؛ سيبويه(٨٤)، وجار الله الزمخشري(٨٥)، وابن مالك(٨٦)، ابن يعيش (٨٧). والمرادي(٨٨)، وابن هشام(٨٩).

وهو ما ذهب إليه السيوطي حيث قال: «(بله) مصدر وضع مَوضِع الْفِعْل بِمَعْنى تركا أَو اسْم فعل بِمَعْنى دع وَإِذا رفعت فمبتدأ وبله الْخَبَر وَفِي هائها لُغَتَانِ الْفَتْح بِنَاء وَالْكَسْر على أصل التقاء الساكنين إِلَّا على المصدرية فالفتح إِعْرَاب»(٩٠).

نتائج الدراسة:

١. أوضح الموزعي أن إنّ وأنّ المشددتين المكسورة والمفتوحة إن وأن المخففتين المكسورة والمفتوحة، فأما إن وأنّ فهي حروف تنصب الاسم وترفع الخبر وقد تنصبها جميعًا.

٢. بين الموزعي أن أي المفتوحة تأتي على وجهين أحدهما حرفًا ينادي به البعيد أو القريب أو المتوسط، والثاني اسمًا على ثمانية أوجه : الجزاء، الاستفهام، الحقيقي، الإنكاري، التوبيخي، موصولة بمعنى الذي، صفة داله على معنى الكمال، التعجب، أو وصلة لنداء ما فيه ال

٣. أشار الموزعي أن بيد اسم ملازم للإضافة ولها ثلاث معان: بمعنى غير الاستثنائية أو بمعنى على، أو بمعنى من أجل.

٤. أوضح الموزعي أن بله تأتي على ثلاث أوجه اسم فعل كدع، اسم مرادف لكيف، مصدر بمعنى الترك.

الهوامش:

[1] البيت من البحر الطويل لعمر بن ابي ربيعة والشاهد فيه أن حراسنا أسد حيث نصب بأن الإسمين.

(٢) أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/ ١٨٦)، حديث رقم: (١٩٥-٣٢٩).

(٣) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر (ص١٥٩).

(٥) ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، (١/ ١٤٤).

(٦) بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ، (١/ ٣٠٨).

(٧) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى، د.ت، (٥/ ٢٦).

(٨) ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ، (٣/ ١٢٩٧- ١٣٠٠).

[9] البيت من الوافر وهو لحميد ابن ثور الهلالي والشاهد فيه أنا سيف حيث أثبت ألف الضمير في حال الوصل.

(١٠) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر (ص١٧٣، ١٧٥).

(١١) سورة طه، الآية: (١٢).

[12] شرح المفصل لابن يعيش (ج /٩٣)

(١٣) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، (ص٣٢٧).

(١٤) سورة المائدة، الآية: (٢٣).

(١٥) سورة الأعراف، الآية: (١٨٩).

(١٦) سورة النمل، الآية: (١٥).

(١٧) سورة الأعراف، الآية: (٢٢).

(١٨) سورة الأعراف، الآية: (٢٢). وعلم الدين السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: مروان العطيَّة ومحسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، (ص٧٤٩).

(١٩) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ، (٢/ ٨).

(٢٠) الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، الجمل في النحو، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م، (ص: ١١١).

(٢١) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق الذكر، (٣/ ٦٢).

(٢٢) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المتوفى: ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت، (١/ ٥٥).

(٢٣) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق الذكر، (٣/ ٣٣٥).

(٢٤) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (المتوفى: ٣٨١هـ)، علل النحو، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م، (ص: ٤٤٨).

(٢٥) ابن جني، سر صناعة الإعراب، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٦٨١).

(٢٦) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، (المتوفى: ٢٨٥هـ)، المقتضب، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت، د.ت، (١/ ٢٢٧).

(٢٧) سورة يونس، الآية: (١٠).

(٢٨) ابن السراج، الأصول في النحو، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٢٠٦، ٢٠٧).

(٢٩) ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، مرجع سابق الذكر، (٥/ ٢٣٥).

٣٠ البيت من الطويل وهو لكثير العزه والبيت شاهد على أن أي فيه حرف نداء للقريب لان الحبيب وان كان بعيد في جسمه الا أن الشاعر متخيله قريبًا فينادية(الهمع ١٧٢/١) وشرح أبيات المغني (١٣٩/٢)

(٣١) أخرجه البخاري في "صحيحه"، كتاب الجنائز، باب من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها (٢/ ٩٠)، حديث رقم: (١٣٣٩).

(٣٢) البيتان من الْبَسِيط دون نسبة وهما في: ابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق الذكر، (ص: ١٠٧)؛ البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م، (١١/ ٢٢٧).

(٣٣) البيت للفرزدق. وهو في همام بن غالب بن صعصعة أبو فراس الفرزدق، ديوان الفرزدق، المحقق: علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧ – ١٩٨٧م، (٢٨١/١).

(٣٤) سورة القصص، الآية: (٢٨).

(٣٥) سورة الإسراء، الآية: (١١٠).

(٣٦) سورة التوبة، الآية: (١٢٤).

(٣٧) سورة الشعراء، الآية: (٢٢٧).

(٣٨) سورة الكهف، الآية: (١٢).

(٣٩) سورة الأعراف، الآية: (١٨٥).

(٤٠) البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي في الحسن بن الحسين أبو سعيد السكري، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومحمود شاكر، والشاهد فيه أن أي للاستفهام الاستنكاري بمعني النفي (شرح المغني ٧٦/٦) الناشر: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥م، (ص١٢٨٣).

(٤١) البيت من المتقارب، وهو لغسان بن وعلة في: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، مرجع سابق الذكر، (٦/ ٦٠).

(٤٢) سورة مريم، الآية: (٦٩).

٤٣ البيت من الطويل ، ديوان جميل ص ٥، الطبعة الأولى بيروت. والشاهد فيه قولة (إلزمي إن لا) حيث قصد لفظ لا فحاكاها مجرى الأسم وعاملها معاملة الأسماء ولهذا أوقع عليها إلزمي وجعلها أيضا إسم إنّ.

(٤٤) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر (ص١٨٧، ١٩٣).

(٤٥) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٣٤)؛ والدرر اللوامع: (١/ ١٤٧). وابن هشام، مغني اللبيب، مرجع سابق الذكر، (ص١٠٦).

(٤٦) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٣٤).

(٤٧) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٣٤)؛ الكوراني، شهاب الدين أحمد بن إسماعيل (٨١٢ – ٨٩٣ هـ)، الدرر اللوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: سعيد بن غالب كامل المجيدي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م، (١/ ١٤٧). ومغني اللبيب: (ص١٠٦).

(٤٨) ابن المبرد، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، (المتوفى: ٩٠٩هـ)، زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية (ص: ٢٧).

(٤٩) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، مرجع سابق الذكر، (٢/ ١٠٧).

(٥٠) الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، (١/ ١٥٣).

(٥١) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر، (ص٢٣٣).

(٥٢) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، ارتشاف الضرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ – ١٩٩٨م، (٢/ ١٠٣٩).

(٥٣) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٣٤).

(٥٤) ابن المبرد، زينة العرائس، مرجع سابق الذكر، (ص: ٢٧).

(٥٥) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق الذكر، (ص: ١٠٦).

(٥٦) أورده العجلوني في العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (المتوفى: ١١٦٢هـ)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس، الناشر: مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي – القاهرة، عام النشر: ١٣٥١هـ، (١/ ٢٠٠)، حديث رقم: (٦٠٩). وقال هو في اللآلئ معناه صحيح ولكن لا أصل له كما قال ابن كثير وغيره من الحفاظ، وأورده أصحاب الغريب ولا يعرف له إسناد.

(٥٧) يريد: نحن الآخرون خروجا في الدنيا، السابقون في الفضل والكرامة يوم القيامة. قوله «بيد أنهم» أي: غير أنهم، وقد قيل: معناه: على أنهم، وقال المزني: سمعت الشافعي، يقول: «بيد» من أجل، قال أبو عبيد: وفيه لغة أخرى: ميد أنهم، بالميم، والعرب تدخل الميم على الباء، والباء على الميم. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، (٤/ ٢٠١).

٥٨ البيت من الرجز والشاهد فيه (بيد) هنا بمعني أجل وقيل بمعنى غير شرح ابيات المغني ٣/ ٢٣

(٥٩) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر (ص٢٠٧، ٢٠٨) والبيت للنابغة الذبياني والشاهد فيه نصب غير على الاستثناء المنقطع (همع الهوامع ١/ ٢٣٢) والخزانة ٣/٣٢٧).

(٦٠) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م، (٢/ ٢٢٧).

(٦١) الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م، (٣/ ١٤٧).

(٦٢) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مرجع سابق الذكر، (ص١٥٥).

(٦٣) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٢٧٦).

(٦٤) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، مرجع سابق الذكر، (٣/ ١٥٤٦).

(٦٥) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، مرجع سابق الذكر، (٨/ ٣٤٩).

٦٦ البيت لكعب ابن مالك وهو من بحر الكامل وهو من شواهد عمل أسم الفعل.

(٦٧) أخرجه مسلم في "صحيحه"، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٤/ ٢١٧٤)، حديث رقم: (٢٨٢٤).

(٦٨) أخرجه أحمد في المسند (١٦/ ٧١)، حديث رقم: (١٠٠١٧).

(٦٩) الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر (ص٢١٦، ٢١٧).

(٧٠) ابن الأثير، البديع في علم العربية، مرجع سابق الذكر (١/ ٢٢٠).

(٧١) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق الذكر، (ص: ١٩٦).

(٧٢) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر، (ص٤٢٤).

(٧٣) الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، الناشر: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م، (٢/ ٢٨٨).

(٧٤) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٢٩٠).

(٧٥) سورة محمد، الآية: (٤).

(٧٦) السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق الذكر، (٥/ ١٠٧).

(٧٧) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٢٨٨).

(٧٨) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر، (ص٤٢٤).

(٧٩) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق الذكر (٣/ ١١٦٧).

(٨٠) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مرجع سابق الذكر (٢/ ٢٨٨).

(٨١) سورة محمد، الآية: (٤).

٨٢ البيت من البحر البسيط لأبي زبيد الطائي في ديوانة ص ١٠٩ ، وخزانة الأدب (٦/٢٢٨/ ٢٢٩) والشاهد فيه قوله (فبلة الجلة حيث جاءت بلة أسم فعل أمر ونصب مفعولا به بعده.

٨٣ الشاهد فيه قوله بله حيث جاءت حرف جر عند الأخفش

(٨٤) سيبويه، الكتاب، مرجع سابق الذكر، (٤/ ٢٣٢).

(٨٥) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، مرجع سابق الذكر، (ص: ١٩٦).

(٨٦) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٦٦١).

(٨٧) ابن يعيش، شرح المفصّل للزمخشري، مرجع سابق الذكر، (٣/ ٤٣).

(٨٨) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، مرجع سابق الذكر، (ص٤٢٤).

(٨٩) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، مرجع سابق الذكر، (٤/ ٨٤).

(٩٠) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، مرجع سابق الذكر، (٢/ ٢٩١).

المراجع والمصادر

القرآن الكريم

١. ارتشاف الضرب، أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ - ١٩٩٨م.

٢. الأصول في النحو، ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المتوفى: ٣١٦هـ)، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان — بيروت، د.ت.

٣. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، (المتوفى: ٥٧٧هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،

٥. البديع في علم العربية، ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق: فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٦. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، الناشر: دار الهداية

٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (المتوفى: ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ.

٨. جامع الدروس العربية، الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٩. جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي، علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني، (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: مروان العطيَّة ومحسن خرابة، الناشر: دار المأمون للتراث - دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، الجمل في النحو، المحقق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

١١. الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، المحقق: فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٢. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

١٣. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (المتوفى: ١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٤. الخصائص، ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، د.ت.

١٥. ديوان الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة التميمي، أبو فراس، تحقيق: علي فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٦. زينة العرائس من الطرف والنفائس في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، ابن المبرد، يوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، (المتوفى: ٩٠٩هـ).

١٧. سنن الترمذي ، أبو عيسى الترمذي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ط ١٩٩٦.

١٨. شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ومحمود شاكر الناشر: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥م.

١٩. شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي (المتوفى: ٩٠٠هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٠. شرح التسهيل، ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢١. شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢. شرح السنة، البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٣. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف (المتوفى: ٦٤٣هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م

٢٤. شرح كتاب سيبويه، السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م

٢٥. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،٢٠٠٤

٢٦. صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة الحلبي، القاهرة، ١٩٥٥.

٢٧. علل النحو، ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، (المتوفى: ٣٨١هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٢٨. القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: ٨١٧هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ –٢٠٠٥ م.

٢٩. كشف الخفاء ومزيل الإلباس، العجلوني في العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي (المتوفى: ١١٦٢هـ)، الناشر: مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي – القاهرة، عام النشر: ١٣٥١هـ

٣٠. اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣١. لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري , (٧١١هـ) الناشر : دار صادر – بيروت الطبعة الأولى.

٣٢. المحلى، أحمد بن الحسن بن شقير، النحوي، أبو بكر، تحقيق فائز فارس، مؤسسة الرسالة–دار الأمل، الطبعة الأولى.

٣٣. المرتجل في شرح الجمل، بو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م

٣٤. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، المحقق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ.

٣٥. مسند أحمد، الإمام أحمد بن حنبل، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان،٢٠٠٩

٣٦. مصابيح المغاني في حروف المعاني، الموَرِّجيّ محمد بن علي بن عبد الله بن إبراهيم الخطيب، أبو عبد الله بن نور الدين، (المتوفى: ٨٢٥ هـ)، الناشر: طبعة دار المنار للطبع والنشر، القاهرة، تحقيق: عائض بن نافع العمري، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٣٧. معجم الغني، عبد الغني أبو العزم ، مؤسسة الغني للنشر، ٢٠١٣

٣٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥م.

٣٩. المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، المحقق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

٤٠. همع العوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (المتوفى: ٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

٤١. الواضح في النحو والصرف، محمد خير الحلواني، نشر مكتبة الشاطئ الأزرق اللاذقية الطبعة الثالثة: ١٩٧٩م، في قسم النحو.